تقرير قانوني موجز بشأن ضلوع الهلال الأحمر الإماراتي في أعمال عسكرية وانتهاكات لحقوق الإنسان باليمن

جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات العربية المتحدة
ASSOCIATION FOR VICTIMS OF TORTURE IN THE UAE

تقرير قانوني موجز بشأن ضلوع الهلال الأحمر الإماراتي في أعمال عسكرية وانتهاكات لحقوق الإنسان باليمن

تمهيد

يُعد العمل الإنساني، وفقًا للقانون الدولي الإنساني، نشاطًا محكومًا بمبادئ أساسية راسخة، في مقدمتها الحياد، والاستقلال، وعدم التحيّز، والطابع المدني البحت. وقد كرّست هذه المبادئ في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لعام 1977، ولا سيما ما يتعلق بحماية العاملين في المجال الإنساني وضمان عدم استغلالهم لأغراض عسكرية أو أمنية. كما تؤكد المادة (3) المشتركة من اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الثاني، على ضرورة احترام وحماية المدنيين والهيئات الإنسانية وعدم تعريضهم للمخاطر أو الزجّ بهم في الأعمال العدائية.

غير أن الوقائع الميدانية التي وثقتها جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات ومنظمات حقوقية أخرى، تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتبعت نمطًا ممنهجًا من إساءة استخدام العمل الإنساني كغطاء لأنشطة ذات طابع عسكري وأمني، على نحو يشكل انتهاكًا جسيمًا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

صورة نشرتها وسائل إعلام سعودية لأسلحة عثر عليها في أحد مقرات الهلال الأحمر الإماراتي في حضرموت

إفادات للضحايا

تشير إفادات ضحايا سابقين في مراكز الاحتجاز الإماراتية السرية جنوب اليمن لجمعية ضحايا التعذيب إلى تورط جهات مرتبطة بدولة الإمارات في توظيف واجهات إنسانية، وعلى رأسها الهلال الأحمر الإماراتي، لأغراض غير إنسانية، شملت استخدام بعض مقراته كمواقع لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية، وتزويد قوات المجلس الانتقالي بمعدات عسكرية[1]، بما يُعد خروجًا صريحًا عن الطبيعة المدنية المحمية للعمل الإنساني، ويمثل خرقًا لمبدأ التمييز المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، والذي يُلزم أطراف النزاع بالفصل بين الأعيان المدنية والعسكرية.

الهـــلال الأحمر الإمـاراتـــي
Emirates Red Crescent

الموافق: 2018/3/4م المرفقات: (15)

سيدي سمو الشيخ / حـمـدان بن زايد آل نهيـان
رئيس الهلال الأحمر الاماراتي

الموضوع : تقرير فريق بن بريك الخاص للعمليات المنفذة عام 2017م
تحية تقدير لسموكم،،،

في المرفـق تقريـر فريـق بـن بريـك والخـاص بالعمليـات المنفـذة عـام 2017م والتي تمـت بإشراف وحدة المهام الخاصة سوك وتنسيق الوحدة الخاصة T

مـع تأكيـدنا على الاسـتفادة القصـوى مـن فريـق بـن بريـك في أي اعمـال قادمـة حيـث وقـد اثبتوا اخلاصا واجتهادا واضحين

ولكم جزيل الشكر والعرفان،،،

مبارك سالم
المسؤول المالي

سعيد علي خميس الكعبي
مسؤول الفرق

أرسل طي التقرير إلى البريد الخاص الرئيس (أبوظبي): info@khalifacsi.org

وثيقة تظهر ضلوع الهلال الأحمر الإماراتي في الإشراف على عمليات اغتيال يتهم بتدبيرها هاني بن بريك المطلوب للعدالة

[1] إمارات ليكس تفتح ملف جرائم الهلال الأحمر الإماراتي الأمنية، https://urli.info/1tM0D

يقول المعتقل السابق عادل الحسني في شهادته لجمعية ضحايا التعذيب: "عندما كنت معتقلا في سجن التحالف الذي تشرف عليه الإمارات في عدن (جنوب اليمن) كنا نشاهد ضباط المخابرات الإماراتيين مثل أبو راشد والشحي وغيرهما، وحين خرجنا انصدمنا حين رأيناهم يعملون في الهلال الأحمر الإماراتي وأبرزهم سعيد الكعبي في حضرموت".

ويضيف الحسني في شهادته لجمعية ضحايا التعذيب: "الضابط الإماراتي سعيد الكعبي يعمل في الهلال الأحمر وهو الذي كان مشرفًا على سجن الريان في المكلا بحضرموت وهو أحد السجون التي أنشأتها الإمارات وزجت فيها بمئات السجناء"، بينهم سجناء سابقون تحدثوا لجمعية ضحايا التعذيب عن أهوال تعرضوا لها هناك.

المعتقل السابق في السجون الإماراتية في اليمن الناشط عادل الحسني

وكانت جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات قد حصلت على قوائم لمعتقلين سابقين في سجون الإمارات في حضرموت تتضمن نحو 180 ضحية مع بياناتهم الأساسية وإفادات ومعلومات حول الانتهاكات التي تعرضوا لها وأماكن الاحتجاز ودور الضباط الإماراتيين في عمليات الاعتقال والتعذيب.

إلى ذلك، تكشف وثائق مسربة عن وجود صلة بين أنشطة مرتبطة بالهلال الأحمر الإماراتي وعمليات اغتيال استهدفت أئمة مساجد ونشطاء سياسيين، حيث تشير إلى تنفيذ فريق يقوده هاني بني بريك، وهو أحد القيادات المرتبطة بتشكيلات مسلحة جنوبية لعمليات تصفية خلال عام 2017، استهدفت شخصيات دينية وسياسية بارزة، إلى جانب السيطرة على عدد من المساجد وتغيير خطبائها. كما تتضمن هذه الوثائق

معطيات تفصيلية بشأن الهيكل التنظيمي للفريق، والموارد المالية المخصصة له، بما في ذلك شراء أسلحة وأجهزة تنصت، وصرف مكافآت للعناصر المنفذة.

وتُظهر هذه المعطيات انتهاكًا خطيرًا لمبدأ حماية الأعيان المدنية، كما قد ترقى إلى مستوى الجرائم الجسيمة بموجب المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالقتل العمد واستهداف الأشخاص غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية.

كما تشير تقارير حقوقية إلى عمليات نقل سرية لأشخاص إلى خارج اليمن عبر طائرات عسكرية، وهو ما يثير شبهات حول الإخفاء القسري أو النقل غير القانوني للأشخاص، في مخالفة لاتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فضلًا عن القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني التي تحظر النقل القسري والترحيل.

وفي سياق توثيق أنماط النقل غير المشروع والغموض الذي يحيط بمصير المحتجزين، تبرز قضية الداعية اليمني عبد القادر البذيجي (الشيباني)[2] كنموذج دالّ على ممارسات يُشتبه في ارتباطها بعمليات نقل سرية للمعتقلين داخل وخارج اليمن. فبعد أكثر من تسعة أشهر من اختطافه وإخفائه قسريًا على يد قوات يمنية تعمل بالوكالة لصالح دولة الإمارات، أُفرج عنه في أغسطس/ آب 2021، في ظروف غير واضحة، رغم تدخل آليات الأمم المتحدة، حيث سبق أن وجهت منظمات حقوقية نداءات عاجلة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن قضيته.

الشيخ المسن عبدالقادر الشيباني أحد ضحايا الاختطاف والاختفاد القسري والنقل غير المشروع

[2] إطلاق سراح داعية يمني بعد اعتقاله 10 أشهر في عدن، وكالة الأناضول، https://v.aa.com.tr/2331040

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الشيباني احتُجز في عدة مرافق احتجاز غير رسمية تخضع لإشراف أو نفوذ إماراتي، من بينها مواقع في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، إضافة إلى منشآت احتجاز سرية أخرى، بما في ذلك موقع داخل معسكر "أبو موسى" في الساحل الغربي. ويعكس هذا التنقل بين مراكز احتجاز متعددة—خارج إطار أي إشراف قضائي أو ضمانات قانونية—نمطًا مقلقًا من الاحتجاز التعسفي المصحوب بالإخفاء القسري.

وعلى نحو يثير بواعث قلق إضافية، تفيد معطيات حصلت عليها جهات حقوقية بأن الشيباني ربما خضع لعملية نقل خارج الإقليم، بذريعة العلاج، يُرجّح أنها تمت إلى دولة الإمارات، على غرار حالات أخرى موثقة لمعتقلين يمنيين جرى نقلهم إلى قواعد عسكرية خارج البلاد لاستجوابهم من قبل محققين إماراتيين. وإذا ما ثبتت هذه الوقائع، فإنها قد ترقى إلى نقل غير مشروع للأشخاص المحميين في سياق نزاع مسلح، بالمخالفة للقواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حظر النقل القسري أو الإبعاد خارج الإقليم، فضلًا عن كونها تشكل استمرارًا لحالة الإخفاء القسري.

وفي محافظة حضرموت، وثقت منظمات محلية، من بينها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، تحول بعض منشآت الهلال الأحمر الإماراتي إلى نقاط دعم لوجستي وعسكري، شملت تخزين أسلحة، وتأمين خطوط إمداد لتشكيلات مسلحة، واستخدام هذه المنشآت كمواقع مغلقة أمام أي رقابة مستقلة. وقد ترافق ذلك مع إجراءات أمنية مشددة، شملت منع الجهات الرقابية من الوصول، ووجود عناصر مسلحة داخل تلك المنشآت أو في محيطها.

وقد نشرت وسائل إعلام سعودية تقارير مصورة تظهر العثور على كميات كبيرة من الأسلحة داخل مقرات الهلال الأحمر الإماراتي في حضرموت، وهو ما يعزز مصداقية التقارير الحقوقية في هذا السياق.

ويمثل هذا النمط من السلوك انتهاكًا مباشرًا لمبدأ حماية العمل الإنساني من العسكرة، ويقوّض الثقة في المنظمات الإنسانية، ويعرض المدنيين والعاملين في المجال الإغاثي لمخاطر جسيمة، بما يخالف القاعدة العرفية (31) من القانون الدولي الإنساني التي تلزم باحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني.

استخدمت الإمارات الهلال الأحمر كغطاء لأعمال عسكرية وأمنية

ولم يقتصر هذا الاستخدام غير المشروع على التخزين أو الدعم اللوجستي، بل امتد إلى توفير غطاء لتحركات عناصر مسلحة، واستخدام مركبات تحمل شعارات إنسانية لأغراض غير إغاثية، والمساهمة في عمليات مداهمة واعتقال، والتحريض ضد معارضين للنفوذ الإماراتي في اليمن[3]، وهو ما يُعد استخدامًا محظورًا للشارات الإنسانية، ويقع ضمن الأفعال التي قد تُصنف كـغدر (Perfidy) إذا تم استغلال الحماية الممنوحة للعمل الإنساني لتحقيق مكاسب عسكرية.

كما أفادت شهادات ضحايا وناجين من مراكز احتجاز سرية بضلوع عناصر مرتبطة بالوجود الإماراتي في إدارة تلك المراكز والإشراف على تعذيب المحتجزين، بما في ذلك مشاركة ضابط إماراتي في عمليات الاستجواب، وهو ما يشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية مناهضة التعذيب، ويُعد جريمة لا تسقط بالتقادم.

دور الهلال الأحمر الإماراتي في جزيرة سقطرى

[3] قناة المهرية اليمنية، https://www.facebook.com/share/v/18hLQGwZu9/

تتوافق شهادات ميدانية من جزيرة سقطرى مع ما ورد في دراسات بحثية تشير إلى أن أنشطة الهلال الأحمر الإماراتي تجاوزت نطاق العمل الإنساني لتشمل أدوارًا ذات طابع عسكري وأمني واقتصادي. فقد أظهرت وثائق تعاقدية أن الهلال الأحمر اضطلع في وقت سابق بدور "الطرف الأول" في مشاريع تتعلق بإنشاء أو صيانة منشآت عسكرية وأمنية، بما في ذلك مرافق مرتبطة بالاستخبارات، مع تمتعه بصلاحيات واسعة في الإشراف والتنفيذ والتحكم المالي[4].

ويعكس هذا النمط من السيطرة مستوى من الهيمنة المؤسسية يتعارض مع طبيعة العمل الإنساني، ويثير تساؤلات جدية حول استخدام الغطاء الإنساني لتحقيق أهداف استراتيجية. كما تشير المعطيات إلى ارتباط هذه الأنشطة بمنظومة أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل البنية الأمنية والاقتصادية في الجزيرة، بما في ذلك دعم السيطرة على مواقع استراتيجية مثل المطار والمنشآت العسكرية.

وفي السياق ذاته، أفادت شهادات محلية بأن الهلال الأحمر الإماراتي بات يُنظر إليه كسلطة فعلية على الأرض، بما يشمل التدخل في قضايا تتعلق بالمحتجزين والمختفين قسرًا، رغم نفيه الرسمي لذلك، وهو ما يعكس تداخلًا خطيرًا بين العمل الإنساني والسلطة الأمنية.

[4] مصادر مطلعة تكشف منح الإمارات عقد توسعة مطار سقطرى لشركتين إسرائيليتين، قناة المهرية اليمنية، https://www.facebook.com/share/v/1E9r86bBJ2/

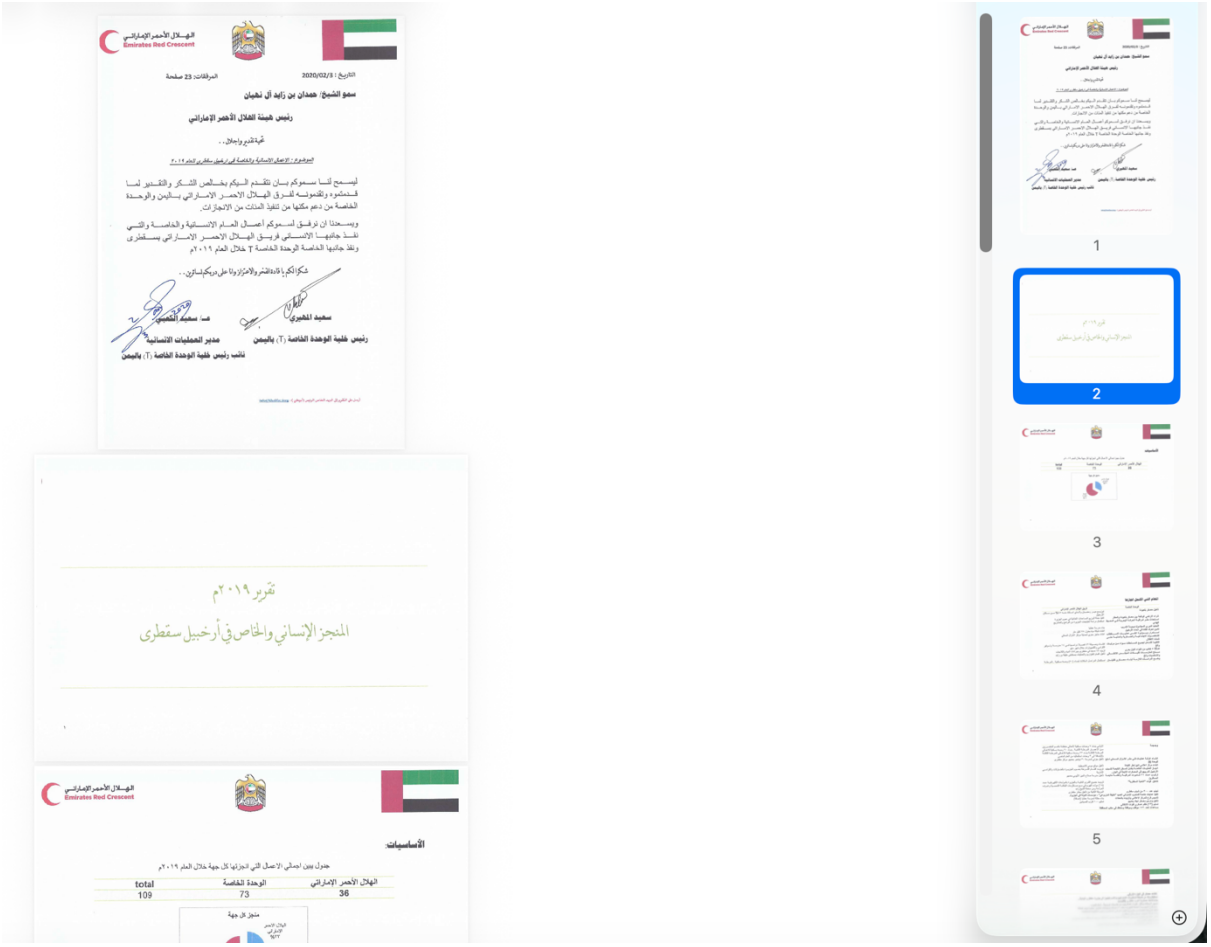

صورة من تقرير للهلال الأحمر الإماراتي يتضمن معلومات عن أنشطة غير إنسانية في سقطرى

سوابق وقرائن سياقية

تشير تقارير إعلامية سابقة إلى شبهات حول استغلال دولة الإمارات بعثات إنسانية في سياقات نزاع أخرى، بما في ذلك مزاعم خلال حرب غزة عام 2014 بشأن استخدام غطاء إنساني لأغراض استخباراتية. ورغم عدم وجود تحقيقات دولية مستقلة تؤكد هذه الوقائع، فإنها تعكس نمطًا من الشكوك المرتبطة بإمكانية توظيف أبو ظبي العمل الإنساني في سياقات أمنية، وهو ما يستدعي تعزيز آليات الرقابة الدولية.

في ديسمبر/ كانون الأول 2024 نشرت وكالة رويترز تحقيقًا يرصد عشرات الرحلات الإماراتية إلى مهبط أم جرس في تشاد، حيث ذكر أن خبراء رأوا أن صناديق مصورة تحمل علم الإمارات يرجح أنها

ذخائر أو أسلحة لا مساعدات، بينما تؤكد الإمارات أنها أرسلت مساعدات طبية وغذائية وأن الهلال الأحمر الإماراتي عالج آلاف اللاجئين[5].

الخلاصة والتكييف القانوني

لا شك أن تحويل العمل الإنساني إلى أداة عسكرية أو أمنية يُعد من أخطر الانتهاكات المركبة، لأنه لا يقتصر على الإضرار المباشر بالضحايا، بل يقوض منظومة الحماية الإنسانية برمتها. وفي ضوء الوقائع المشار إليها، فإن هذه الممارسات الإماراتية تشكل:

- انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية؛
- خرقًا لمبدأ التمييز وحماية الأعيان المدنية؛
- استخدامًا محظورًا للشارات الإنسانية؛
- جرائم محتملة بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والتعذيب؛

إخلالًا بالالتزامات الدولية المتعلقة بحماية العمل الإنساني.

وعليه، يبرز واجب المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الدولي وآليات الأمم المتحدة، في فتح تحقيق دولي مستقل، وضمان المساءلة، واتخاذ تدابير فعالة لحماية العمل الإنساني من التسييس والعسكرة، بما يضمن صون المدنيين وتعزيز فرص السلام المستدام.

المرفقات:

- فيديو وصور العثور على أسلحة في مقرات الهلال الأحمر الإماراتي في حضرموت باليمن
- وثائق ومراسلات منسوبة إلى الهلال الأحمر تكشف ضلوعه في انتهاكات وممارسات خارج سياق العمل الإنساني.

[5] Dozens of UAE flights head to airstrip UN says supplies arms to Sudan rebels, reuters: https://www.reuters.com/world/uae-flights-flood-airstrip-un-says-supplies-weapons-sudan-rebels-2024-12-12/